

درر الحكام شرح مجلة الأحكام

@ 537 @ الممدريضة ونزفلات الدابة في نفوس اليوم إلى داخل الممدريضة أصباح برئنا من الصمان ولكن هذا القول هل هو مبنى على ما جاء في شرح الممادة (545) أم أن زسه مطلق ؟ فهذا أمر يحتاج إلى التحري والتحقق . - * * * * - (الممادة 547) لو أشتؤجر حيوان إلى محلل معيين وكان طرؤه متعديدة فليلمشتأجر أن يذهب في أي طريق شاء من الطررق السني يسلكها الناس ولو ذهب الممشتأجر من طريق غير الذي عيّنهُ صاحب الدابة وتلفّت فإن كان ذلك الطريق أصعب من الطريق الذي عيّنهُ يلازم الصمان وإن كان مساوياً أو أسهل فلا . أي أن زسه لو أشتؤجر حيوان إلى محلل معيين وكان طرؤه متعديدة ففي ذلك ثلاث صور : أولاً : ألا يكون صاحبه قد عيّن الطريق فليلمشتأجر في هذه الحال أن يسلك أي طريق شاء من الطررق السني يسلكها الناس وعلى ذلك فلو تلف الحيوان بمسيره في إحدى الطررق الممذكورة فلا يلازم الممشتأجر صمان (انظر الممادة 91) قال في النحر ولكن ليس له أن يذهب إلى محلل آخر غير المحلل الذي عيّن وفّت العقود كما مر في الممادة السالفة . ثانياً - إذا عيّن صاحب الدابة طريقاً من الطررق الممتعديدة السني تؤدّي إلى ذلك المحلل وسلك الممشتأجر طريقاً غير الطريق الذي عيّنهُ صاحب الدابة وتلفّت فإن كان ذلك الطررق متفاوته أي كأن كان أبعد من الطريق الذي عيّنهُ صاحب الدابة ، أو أوعر أو أخوف ؛ ففي هذه الاحتمالات الثلاثة يكون تعيين الطريق صحيحاً ويكون الممشتأجر غاصباً بمخالفتهم ويجب عليه الصمان ؛ لأنّ تعيين الطريق فيها مفيد . أمّا إذا لم تتلف الدابة في مثل هذه الحال وبلاغت الممكان الممقود سائمة فإن زسه يلازم الممشتأجر إلا جزم الممسّمى فقط (المعيني) ،

وَالْبِزْ-أَرْيَّةَ وَرَدَّ الْوُحْدَانِ . لِأَنَّه لَمْ يَكُنْ جَنْسُ الطَّرْقِ
وَاحِدًا فَإِنَّه يَطْهَرُ حُكْمُ الْمُخَالَفَةِ بِطُهُورِ أَثَرِ التَّفَاوُتِ
بَيِّنَتَهَا أَلَا وَهُوَ هَلَاكُ الدَّابَّةِ وَمَتَى سَلِمَتِ الدَّابَّةُ وَسَلِمَتِ
إِلَى صَاحِبِهَا لَا عَيْبَ فِيهَا ; لَمْ يَكُنْ التَّفَاوُتُ بَيِّنَتَهَا حَقِيقِيًّا
بَلْ صُورِيًّا فَقَطْ فَلِذَلِكَ لَزِمَ الْأَجْرُ الْمُسَمَّى . سُؤَالٌ : فَإِنْ
قُلْتُ : مَا الْفَرْقُ بَيْنَ هَذَا حَيْثُ إِذَا سَلِمَ يَجِبُ الْأَجْرُ وَبَيْنَ مَا
إِذَا اسْتَأْجَرَ دَابَّةً لِرُكُوبٍ مُعَيَّنٍ فَإِنْ رَكِبَ غَيْرَهُ وَسَلِمَتِ
حَيْثُ لَا أَجْرَ عَلَيْهِ ؟ . الْجَوَابُ - قُلْتُ : الْفَرْقُ أَنَّ هُنَا وَافَقَ
مِنْ وَجْهِ ; لِأَنَّ الْمُقْصُودَ وَصُولَ الْمُتَاعِ إِلَى ذَلِكَ الْمَكَانِ
وَهُنَاكَ لَمْ يَحْصُلْ الْمُقْصُودُ ; لِأَنَّ الْمُقْصُودَ رُكُوبَ الْمُعَيَّنِ
وَلَمْ يَحْصُلْ وَقَدْ جَاءَ ذَلِكَ فِي الطُّورِيِّ كَمَا يَلِي : فَإِذَا خَالَفَ
حِينَئِذٍ فَقَدْ تَعَدَّى فَيَضُمُّنُ قِيَمَتَهُ إِنْ هَلَكَ , وَإِنْ لَمْ يَهْلِكْ
وَبَلَغَ ; فَلَهُ الْأَجْرُ اسْتِحْسَانًا لِارْتِفَاعِ الْخِلَافِ وَلَا يَلْزَمُ
اجْتِمَاعُ الضَّمَّانِ وَالْأُجْرَةِ ; لِأَنَّ هُمَا فِي حَالَتَيْنِ وَنَظِيرُهُ
الْعَبْدُ الْمُحْجُورُ عَلَيْهِ إِذَا آجَرَ نَفْسَهُ فَإِنْ تَلَفَ فِي الْعَمَلِ
يَجِبُ عَلَى الْمُسْتَأْجِرِ الضَّمَّانُ وَإِنْ سَلِمَ يَجِبُ عَلَيْهِ الْأَجْرُ .
ثَالِثًا - كَوْنُ الطَّرِيقِ الَّذِي سَلَكَهُ الْمُسْتَأْجِرُ مُسَاوِيًّا أَوْ
أَسْهَلَ مِنْ الطَّرِيقِ الَّذِي عَيَّنَهُ صَاحِبُ الدَّابَّةِ